

الاتفاق البحري مع تركيا.. بوابة الجحيم التي فتحتها المجلس الرئاسي الليبي على نفسه

حكومة السراج تزج بنفسها في صراع دولي إرضاء للميليشيات وخدمة لأهداف أردوغان



استفزازات تركية تحرك المياه الراكدة

وترفض تركيا الاعتراف بالحدود البحرية لجزيرة قبرص، التي انقسمت إلى شطرين بعد غزو تركي عام 1974، حيث تمثل الحكومة القبرصية في الشطر اليوناني دولة قبرص في الاتحاد الأوروبي، بينما لا تعترف سوى أنقرة بدولة القبرصية الأتراك المنشقة في الشمال.

حكومة الوفاق

يجمع المراقبون على أن حكومة الوفاق الليبية قد زجت بنفسها في صراع إقليمي ودولي لخدمة أهداف أردوغان التوسعية سواء ضد اليونان وقبرص المنضويتين تحت لواء الاتحاد الأوروبي أو ضد مصر التي يناصرها المجلس الرئاسي بطرابلس وحكومة حزب العدالة والتنمية التركية العداء بسبب مواقفها من قوى الإسلام السياسي والميليشيات الإرهابية الحاكمة في طرابلس.

من خلال الخطوة الأخيرة، وضعت حكومة السراج كل البيض في سلة أردوغان متجاهلة التوازنات السياسية والإستراتيجية في المنطقة وميزان التحالفات المعلنة أو غير المعلنة، بما يجعلها تفقد أي خط للتواصل مع الاتحاد الأوروبي وكذلك مع واشنطن التي سبق وأن عبرت عن رفضها لمحاولات التمدد التركي في شرق المتوسط، إلى جانب ثبوت تأمرها على الأمن القومي والاقتصادي لمصر.

يضاف إلى ذلك أن حكومة السراج أخلت ببندو اتفاقية الصخيرات المعلنة في ديسمبر 2015 وبمضامين الإعلان الدستوري الليبي التي تمنعها من توقيع أي اتفاقية مع دولة أجنبية دون موافقة البرلمان المنتخب.

ويرجح المراقبون أن تشمل العقوبات حظر السفر وتجميد الأصول بالنسبة للأشخاص و"الكيبانات" مثل الشركات أو المنظمات، وسيتم منع مواطني وشركات الاتحاد الأوروبي من تقديم الأموال والتمويل لهم.

وفي يونيو 2019 أدان المجلس الأوروبي بشدة استمرار أنشطة تركيا غير القانونية في شرق البحر المتوسط وبحر إيجة، معرباً عن قلقه البالغ إزاء عمليات الحفر التركية غير القانونية، وشجب عدم استجابة تركيا للنداءات المتكررة من الاتحاد الأوروبي بوقف هذه الأنشطة.

كما شدد المجلس الأوروبي على التأشير السلبي الخطير الحالي لهذه الأعمال غير القانونية على نطاق العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، داعياً أنقرة إلى التحلي بضبط النفس واحترام الحقوق السيادية لقبرص والامتناع عن أي من هذه الأعمال.

وقال رئيس الوزراء اليوناني الكسيس تسيراس إن تركيا قد تواجه عقاب من أوروبا إذا استمرت في تحدي حق قبرص في التنقيب عن الغاز. وفي أوائل أكتوبر 2019 أعلنت أنقرة بدء جولة جديدة من عمليات الحفر في شرق المتوسط جنوبي قبرص، لتندلع بذلك أزمة جديدة بين قبرص وتركيا.

وأعربت نيقوسيا في بيان شديد اللهجة عن رفضها "أساليب البلطجة" التركية، وأكدت على حقها في حماية سيادتها داخل مياهها الإقليمية، مدعومة بتأييد أوروبي رافض للتجاوزات التركية، إذ أعربت بريطانيا عن استنكارها لأي أعمال تنقيب في المياه الإقليمية لقبرص، وأيدت حق نيقوسيا في استخراج النفط والغاز في منطقتها الاقتصادية الخالصة.

وأبرز يابجي أن المناطق الاقتصادية الخالصة بين تركيا وليبيا اللتين لديهما شواطئ بحرية متقابلة "ستحول منطقة النفوذ البحري التي يستحذ بين تركيا وليبيا إلى درع تركي بين اليونان وقبرص اليونانية ومصر إذ إن توقيع اتفاق مناطق النفوذ البحري بين تركيا وليبيا سيحول دون توقيع اليونان قبرص اليونانية ومصر وتوقيع قبرص اليونانية اتفاقاً مماثلاً مع ليبيا كما أن هذا الاتفاق سيرسم الحدود الغربية للمنطقة الاقتصادية الخالصة التركية في شرق المتوسط".

الاتحاد الأوروبي على الخط

كانت الأزمة بين تركيا وقبرص قد بلغت أوجها في يوليو 2019 عقب وصول السفينة التركية (ياووز) إلى شرقي سواحل قبرص للتنقيب، بعد أن كانت قد بدأت في أعمال التنقيب غربي جزيرة قبرص في بداية مايو بواسطة السفينة (فاتح)، بينما أعلنت الولايات المتحدة رفض التجاوزات التركية قبل أشهر.

وكشف الاتحاد الأوروبي في 11 نوفمبر 2019 عن إقراره نظاماً لفرض عقوبات على تركيا، بسبب عمليات التنقيب عن الغاز غير المصرح بها في المياه المصرية، وهو ما يعطي للدول الأعضاء إمكانية تقديم أسماء أولئك الذين تعتقد أنه ينبغي إدراجهم في القائمة.

خالصة بالاتساق مع الاتفاقات الدولية الحاکمة وأودع الإعلان لدى الأمم المتحدة.

كتاب وراء الاتفاقية

من اللافت أن الحكومة التركية هي التي أعدت نص الاتفاقية منذ أكثر من عام. واعتمدت على جماعات الضغط التابعة لها في طرابلس للدفع بالسراج إلى التوقيع عليها، وهو ما جعل عدداً من الشخصيات المرتبطة بحكومة الوفاق وبتيار الإسلام السياسي تشير إلى أن التوقيع من قبل الطرف الليبي كان لترضية المقاتلين في الجبهات، وللرفع من معنوياتهم، خصوصاً وأن الاتفاقية البحرية ارتبطت باتفاقية ثانية تنص على التعاون الأمني والعسكري. وفي أكتوبر الماضي أعلنت صحيفة "يني شفق" التركية في مقال تحت عنوان "اتفاقية بين تركيا وليبيا يمكن أن تقلب الموازين في شرق المتوسط" أن تركيا تستطيع بعدما نجحت في القضاء على ممر الإرهاب في سوريا وضع خطوات مهمة في منطقة شرق البحر المتوسط عن طريق توقيع اتفاق مع ليبيا من أجل "تحديد مناطق النفوذ البحرية".

وأشارت الصحيفة إلى أن الاتفاق هو وليد نظرية تضمنها كتاب "ليبيا جارة تركيا من البحر" الذي دعا فيه مؤلفه اللواء البحري بالجيش التركي جهاد يابجي إلى ضرورة توقيع الاتفاق مع ليبيا في أقرب فرصة للحيلولة "دون اغتصاب اليونان وقبرص اليونانية الجنوبية الحقوق في المنطقة".

وتناول يابجي في كتابه، الذي نشره مركز أوراسيا للدراسات الإستراتيجية، الدور الليبي في تحديد مناطق النفوذ البحري في منطقة شرق البحر المتوسط وأوضح المبررات القانونية لاتفاق تركيا مع ليبيا حول تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة، مؤكداً أن "هذا الاتفاق سيفسد السيناريو الذي وضعت اليونان وقبرص اليونانية لتقاسم منطقة شرق المتوسط بعد اغتصاب حقوق تركيا".

وكشف يابجي أن "القيمة الإجمالية لاحتياطي الغاز الطبيعي في شرق المتوسط تبلغ 3 تريليونات دولار أميركي"، لافتاً إلى أن هذه الكمية كافية لتغطية احتياجات بلاده من الغاز الطبيعي 572 عاماً، واحتياجات أوروبا 30 عاماً.

واعتبر أن الاتفاق مع ليبيا في هذا الشأن سيكون بمثابة درع ضد اليونان وقبرص اليونانية ومصر، مشيراً إلى أن ما سماها بمنطقة النفوذ البحري التي سيتم تحديدها بين بلاده وليبيا ستحول "دون توقيع اليونان اتفاق منطقة اقتصادية خالصة مع قبرص اليونانية ومصر وتوقيع قبرص اليونانية اتفاقاً مماثلاً مع ليبيا".

وقعت تركيا مع حكومة الوفاق الوطني الليبية، برئاسة فايز السراج، مذكرتي تفاهم؛ الأولى بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر المتوسط، والثانية حول التعاون الأمني والعسكري بين البلدين، في خطوة استفزازية جديدة تزيد من منسوب التوتر وتدخل الصراع في منطقة شرق المتوسط بشأن الغاز والنفوذ لمساحة جديدة من المواجهات، كما تضع حكومة الوفاق الليبية في مواجهة معركة جديدة ستخوضها حكومة الوفاق هذه المرة مع جهات خارجية، هي قبرص واليونان ومصر والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

يبدأ منها قياس البحر الإقليمي من أحد أوجه التطور الهامة التي استحدثتها اتفاقية البحار الجديدة من أجل تحقيق التوازن بين مختلف المصالح.

وعرفت المادة 55 من اتفاقية قانون البحار المنطقة الاقتصادية الخالصة بأنها "منطقة واقعة وراء البحر الإقليمي وملاصقة له، يحكمها النظام القانوني المميز المقرر في هذا الجزء وبموجبه تخضع حقوق الدول الساحلية وولاياتها وحقوق الدولة الأخرى وحرياتها ولا تخضع المنطقة الاقتصادية أكثر من 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي.

حكومة السراج وضعت

كل بيضها في سلة

أردوغان متجاهلة التوازنات

السياسية والاستراتيجية

في المنطقة وميزان

التحالفات المعلنة أو غير

المعلنة

واللدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، الحية منها وغير الحية، للمياه التي تعلق قاع البحر ولقاع البحر وباطن أرضه، وحفظ هذه الموارد وإدارتها، وكذلك في ما يتعلق بالأنشطة الأخرى لاستكشاف والاستغلال الاقتصادي للمنطقة، كإنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح.

وكانت ليبيا أعلنت في مايو 2009 المنطقة الاقتصادية الخالصة لها. وقالت إنها مفتوحة على عقد اتفاقيات دولية لترسيم الحدود البحرية. بناء على قانون البحار الإقليمية الصادر في 18 فبراير 1959، فإن عرض المياه الإقليمية الليبية هو 12 ميل بحري. كما أعلنت منطقة حماية مصائد الأسماك بعرض 62 ميل، بداية من الحد الخارجي للبحر الإقليمية. وفي 1 أبريل 2005 أودعت إعلانها بالأمم المتحدة. وفي 27 مايو 2009، أعلن المؤتمر الشعبي العام الليبي (البرلمان السابق) منطقة اقتصادية

الجيب الأسود
كاتب تونسي

فتح المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية بوابة الجحيم على نفسه، ودخل في دائرة الصراع الإقليمي والدولي الذي يتلوه في منطقة شرق المتوسط بين تركيا من جهة واليونان وقبرص المتحالفتين مع مصر والمدعومتين من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة أخرى، في قضية الغاز شرق المتوسط والاستفزازات التركية في تلك المنطقة.

وضع فائز السراج، رئيس المجلس الرئاسي، حكومته في مازق خاصة من خلال الاتفاق البحري الذي أبرمه مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، رغم أنه لا توجد حدود بحرية مباشرة تجمع بين ليبيا وتركيا.

ولا تبدو المبررات التي ساقها وزير خارجية الوفاق محمد سيالة مقنعة. وقال سيالة "هي مذكرة تفاهم تعنى بالحقوق البحرية، وتحمي السيادة الليبية في ما يتعلق بالمناطق البحرية للدولتين المتقابلتين وتحدد حقوق كل منهما، ومكاسبنا فيها حماية هذه المنطقة وسيادة ليبيا على منطقتها وفقاً لما حدده قانون البحار الدولي".

وأضاف "نأمل ألا تخلق هذه الاتفاقية الاتحاد الأوروبي، فالسدول المقابلة التي لم يتم الاتفاق معها، نحن على استعداد للاتفاق معها لتحديد المناطق البحرية، خاصة وأن الجوء إلى قواعد القانون الدولي أمر حضاري".

المنطقة الاقتصادية الخالصة

تعتمد الاتفاقية على مبدأ المنطقة الاقتصادية الخالصة، وهي وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، منطقة بحرية تمارس عليها دولة حقوقاً خاصة في الاستغلال واستخدام مواردها البحرية. وتمتد إلى مسافة 200 ميل بحري مقيسة من خطوط الأساس الذي

القاهرة - أجرت قوى إقليمية ودولية مهمة بالأزمة الليبية يومي الخميس والجمعة، مشاورات سريعة بعد توقيع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج، مذكرتي تفاهم في مجال التعاون الأمني والمناطق البحرية، بما قد يؤدي إلى ارتدادهما سلباً على الطرفين.

وكشفت بعض المصادر لـ"العرب"، أن مذكرتي أردوغان - السراج، ستكون لهما انعكاسات عليهما قريباً، لأن ما حدث لا قيمة حقيقية له، ويدخل في بند المناورة التي إذا تركت يمكن أن تخلق واقعا جديدا يضاعف من خلط الأمور الحالية في ليبيا.

وأضافت أن المذكرتين لهما أهداف مختلفة لدى كل طرف، فأنقرة تريد أن تجعل من وجودها في ليبيا والمنطقة أمراً واقعا، أو تستثمرهما في ممارسة ضغوط على بعض القوى الدولية التي درجت على إدانتها في كل محاولة للاقترب من شرق المتوسط، وبدت



مناورة أردوغان والسراج سترتدّ عليهما سياسيا

كما أن هذا التفكير يتجاهل التغيير الحاصل في موازين القوى لصالح المشير حفتر، ونجاحه في تدمير غرفة عمليات رئيسية استخدمتها تركيا في مصراتة، ويتغافل أيضا امتلاك الجيش الوطني أسلحة دفاع جوي قللت من ظهور الطائرات المسيرة في ليبيا مؤخرا

وقال المحلل السياسي عبد الباسط بن هامل، إن "الخطوة برمتها انتهاك للسيادة الوطنية وترقى إلى مستوى الخيانة العظمى، لأن السراج لا يمثل الشرعية الحقيقية التي مصدرها الشعب الليبي، ومن انتخبهم مباشرة للبرلمان الحالي في طبرق".

وأضاف بن هامل في تصريحه لـ"العرب"، أن السراج ضاقت به السبل والخيارات السياسية، وبما يتبع صراحة موظفا لدى جماعة الإخوان المسلمين وأردوغان، وينفذ ما يؤمر به فوراً ودون تردد، وسوف تتم محاكمته على ما ارتكب من تجاوزات عندما تستقر الأوضاع.

اللامعة لتولي رئاسة حكومة جديدة خلفا له، تتواءم مع مقتضيات المرحلة المقبلة.

أردوغان والسراج منحا، من حيث لا يقصدان قبلة حياة لمؤتمر برلين الذي دخل مرحلة حرجة مع تنامي الخلافات بين القوى الكبرى حول الصيغة المناسبة للتسوية

لكن، لغت المصادر لـ"العرب"، إلى أن هذه الرؤية حاملة، وخيالية بعض الشيء، لأن مذكرتي التفاهم سلطتا الضوء أكثر على خطورة استمرار الدعم العسكري التركي وتأثيره على بعض التوازنات، ما يفرض إنهاء فترة التراخي على محاسبة أنقرة.

وتابعت "تيفتت القوى الكبرى أن استمرار الانقسامات يمكن أن يقود إلى تطورات تحرجها، تدفعها لاحقا إلى دفع تكاليف باهظة لتقاعسها المستمر، بالتالي عليها القيام باستدارة إيجابية نحو مؤتمر ألمانيا للخروج برؤية عملية، أو التعامل مع واقع يزيد الأوضاع سخونة في مجال الإرهاب، وتغيير معادلة الصراع على النفط والغاز".

يحاول فايز السراج، جني مكاسب سياسية من وراء التوقيع على المذكرتين، من زاوية علمه التام أنهما لا ترقيان للاتفاق، وهما مجرد تفاهم وهناك إجراءات صعبة لتسنيغ عليهما إطارا قانونيا، أهمها مصادقة مجلس النواب الذي لن يستطيع الحصول على موافقته.

ويريد من خلال هذه الخطوة الإيحاء بأنه ليس ضعيفا، ولديه من الأدوات السياسية ما يمكنه من إرباك المشهد حال خروجه منه خالي الوفاض، خاصة بعد ترشيح بعض الأسماء

مناورة مشروع مصر وقبرص واليونان، والذي تحول إلى تجمع - منتدى ضم دولا أخرى، ليس من بينها تركيا. واتفق وزراء خارجية مصر وسامح شكري، واليونان نيكوس ندياس، وقبرص نيكوس خريستودوليدس، على عدم وجود أثر قانوني للإعلان عن توقيع مذكرتي التفاهم.

ورأت دوائر سياسية متابعية، أن هذه الخطوة مدعومة الأثر القانوني، لأن المادة الثامنة من اتفاق "الصخيرات" الموقع عام 2015 في المغرب، حددت الاختصاصات المخولة لمجلس رئاسة الوزراء، ونصت على أن المجلس الرئاسي ككل يملك صلاحية عقد اتفاقات دولية.

وأشارت المصادر لـ"العرب"، إلى أن أردوغان والسراج منحا، من حيث لا يقصدان قبلة حياة لمؤتمر برلين الذي دخل مرحلة حرجة مع تنامي الخلافات بين القوى الكبرى حول الصيغة المناسبة للتسوية السياسية، وتم ترحيل انعقاد القمة الدولية أكثر من مرة.